والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٨٩ ، مع مراعاة الدور الهام الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية ، لاسيما في البلدان النامية ؛

٤ ـ **تعيد تأكيد** الدور الحاسم للأمم المتحدة في تعزيز وحفز التعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لاسيما في البلدان النامية ، وفي المساعدة في حل المشاكل العالمية للعلم والتكنولوجيا ؛

٥ ـ **تقرر** الاحتفال في دورتها الرابعة والأربعين ، في جلسة عامة تذكارية ، بالذكرى العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وتشجع مشاركة المهنيين البارزين في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

٦ ـ **تقرر كذلك** ، في ضوء ما منح لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أهمية وأولوية ، أن تجري المناقشة العامة بشأن هذه المسألة في دورتها الرابعة والأربعين في الجلسات العامة .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٩٣/٤٢ ـ إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

إن الجمعية العامة ،

إذ تُذكّر بقراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبقراريها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تُذكّر أيضاً بقرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وبمقررها ٤٣٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ تلك الاستراتيجية ،

وإذ يساورها القلق لأن أهداف الاستراتيجية وغاياتها لاتزال ، إلى حد بعيد ، غير محققة ،

وإذ تعترف بالحاجة الماسة والملحة لإعادة تنشيط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ،

١ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، المعلومات المناسبة لإعداد ووضع استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠) ، بما في ذلك المعلومات التي تفيد في تقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، مع مراعاة القرارات المذكورة أعلاه ؛

٢ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن المعلومات المطلوبة أعلاه ؛

٣ ـ **تقرر** النظر ، في دورتها الثالثة والأربعين ، في الإجراءات الأخرى المناسبة لتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ولإعداد ووضع استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٩٤/٤٢ ـ مؤسسة راؤول بريبيش

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك المساهمة الهامة والقيّمة التي قدمها راؤول بريبيش ، أول أمين عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمين التنفيذي السابق للّجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، لمنظومة الأمم المتحدة ، وخاصة في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

١ ـ **ترحب بحرارة** بإنشاء مؤسسة راؤول بريبيش في الأرجنتين لتشجيع دراسة قضايا التنمية ، لاسيما تلك التي تؤثر على البلدان النامية ؛

٢ ـ **تدعو** جميع الدول ووكالات ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة إلى دعم الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسة راؤول بريبيش في خدمة قضية التنمية .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٩٥/٤٢ ـ نتائج التقلبات الحادة الأخيرة في الأسواق المالية وأسواق الأوراق المالية الدولية وآثارها على تنمية البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء التقلبات الحادة الأخيرة في الأسواق المالية وأسواق الأوراق المالية الدولية وأثرها السلبي المحتمل على الاستقرار الاقتصادي العالمي ، والنمو والتجارة ، وعلى عملية تنمية البلدان النامية ،

وإذ هي مقتنعة بأن لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف دوراً رئيسياً في منع حدوث مثل هذا الأثر السلبي المحتمل وفي دعم النمو والتنمية ،

١ ـ تقرر أن تتابع النظر في هذه المسألة في ضوء المناقشات ذات الصلة التي تجري في مجلس التجارة والتنمية وفي غيره من الأجهزة والمنظمات الدولية المناسبة ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يحلل في « دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٨ » ؛ بالتعاون الوثيق مع الهيئات المناسبة ، آثار هذه التقلبات الحادة على التنمية والنمو ، وخاصة في البلدان النامية ، وأن يوجه انتباه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين إلى هذه المسألة .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٩٦/٤٢ ـ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراريها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٨٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ المتعلق بقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ،

وإذ تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تنفذ لصالح البلدان النامية ، بناءً على طلبها ووفقاً لسياساتها وأولوياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية ،

وإذ تؤكد على ضرورة إبقاء هياكل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وطريقة عملها فيما يتعلق بأنشطتها التنفيذية قيد الاستعراض الدوري بغية ضمان كفاءتها واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لعدم الوفاء بالأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي نصت عليها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٣٧] ، وإذ تؤكد الحاجة العاجلة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية بأمور منها زيادة التبرعات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة ومتواصلة وقابلة للتنبؤ بها وحقيقية ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية في البلدان النامية ، لاسيما أقل البلدان نمواً ،

وإذ تؤكد كذلك على الحاجة إلى زيادة نسبة المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة ،

وإذ ترى أن على جميع البلدان أن تواصل جهودها للمشاركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفقاً لقدراتها المالية والإنمائية ،

وإذ تؤكد من جديد أن من الواجب ، على الصعيد الوطني ، أن يكون تخصيص الموارد للأنشطة التنفيذية قائماً على أساس الخطط والأولويات والأهداف الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية ، بحيث تتمشى معها المساعدات التي تقدمها إليها منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أنه ينبغي للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أن يشكل بعداً هاماً للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو المفهوم في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٤١] وحسبما أقرته الجمعية العامة في القرار ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أداة ذات أهمية في هذا الصدد ، وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الخامسة[٨٠] ،

وإذ تكرر تأكيد أن أنشطة المنسقين المقيمين المبذولة لأداء دورهم في الأنشطة التنفيذية ، كما حدده قرارا الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ١٧١/٤١ ، تختلف باختلاف الحاجات والأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتلقية ،

وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ،

---

(٨٠) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39 و Corr. 1) .